

رأي المراجع الخارجي وأساس الإمتناع عن إبداء الرأي
للقوائم المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

External auditor's opinion and Disclaimer of conclusion
for financial position as at 31 December 2020

الإمتناع عن إبداء الرأي

لقد تعاقدنا على مراجعة القوائم المالية لشركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار) (شركة مساهمة سعودية) (الشركة) ، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية ، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة والتفسيرات الأخرى . ولم نبدي رأياً في القوائم المالية المرفقة للشركة بسبب أهمية الأمور الموضحة في قسم أساس الإمتناع عن إبداء الرأي في تقريرنا ، حيث لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لرأي المراجعة في تلك القوائم المالية .

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي:

١- لم تتوافر لدى إدارة الشركة المستندات المالية والسجلات المحاسبية والبيانات التحليلية والتصيلية المؤيدة للسنوات والفترات المالية السابقة لتاريخ ١ يناير ٢٠١٩م ، ولذلك لم نتمكن من مراجعة الأرصدة الإفتتاحية كما في ١ يناير ٢٠١٩م ولم نتمكن من التحقق من صحة هذه الأرصدة المرحلة في ١ يناير ٢٠٢٠م ، ومع الأخذ في الاعتبار ما ورد بتقريرنا عن القوائم المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م والذي تضمن امتناعنا عن ابداء الرأي لأمر عديدة في معظم بنود القوائم المالية تتعلق بتوفير أدلة المراجعة الكافية لنا مما اعتبر قيد كبير على نطاق عملنا وكذلك تتعلق بعدم تطبيق متطلبات العرض والإفصاح والقياس المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (فضلاً الرجوع لتقريرنا على القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على الارصدة الإفتتاحية للشركة، وبالتالي أي أثر قد يكون على المعاملات خلال سنة ٢٠٢٠م والارصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م .

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

٢- لم تتم إدارة الشركة بإعداد القوائم المالية والايضاحات المتممة لها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م وفقاً لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، حيث يتضح من القوائم المالية والايضاحات المتممة لها عدم ادراج العديد من الايضاحات التفصيلية الهامة وعلى سبيل المثال ما يلي:

- لم يتم الإفصاح عن المكونات التفصيلية لبند ممتلكات والآت ومعدات.
- لم يتم الإفصاح عن مكونات اعمار الديون الخاصة بالذمم المدينة التجارية.
- لم يتم الإفصاح عن مكونات بنود قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر.
- لم يتم الإفصاح بشكل كافي عن التعاملات التفصيلية مع الأطراف ذات علاقة.
- لم يتم الإفصاح عن البيانات التفصيلية للقروض.
- لم يتم الإفصاح عن البيانات التفصيلية للإلتزامات المحتملة.

٣- تم تعييننا كمراجعي حسابات بعد تاريخ الجرد وبالتالي لم نتمكن من حضور جرد الخزينة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (وأيضاً لم نتمكن من ذلك ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) البالغ رصيدها المدين مبلغ ٦٧٠ ١٩١ ريال سعودي.(٢٠١٩م : مبلغ ٩٣١ ٨٥ ريال سعودي) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال معاملات وأرصدة النقدية بالصندوق.

٤- تم تعييننا كمراجعي حسابات بعد تاريخ الجرد وبالتالي لم نتمكن من حضور جرد المخزون في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (وأيضاً لم نتمكن من ذلك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) ، كما لم يتم موافاتنا بمحاضر الجرد وكشوف التقييم وبطاقات الصنف في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (وأيضاً لم نوافي بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) ويبلغ رصيده المدين وفقاً لدفاتر الشركة في ذات التاريخ مبلغ ٦٥٣ ٢٠ ريال سعودي (٢٠١٩م : مبلغ ٩٢٥ ٧٦٠ ٣ ريال سعودي) ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال معاملات وأرصدة المخزون والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

٥- لم يتم موافاتنا بالمصادقات البنكية وبعض كشوف الحساب لأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (وأيضاً لم نوافي بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) وتبلغ الارصدة الدفترية لكل من البنوك الجارية المدينة والقروض الدائنة المستحقة على الشركة لصالح البنوك وفقاً لدفاتر الشركة في ذات التاريخ على التوالي مبلغ ٩٠٨ ٢٢٠ ٢ ريال سعودي و مبلغ ٦٨٦ ٦٨٥ ٣٢ ريال سعودي ، (٢٠١٩م : بلغت أرصدهما المدينة والدائنة على التوالي مبلغ ٧٢٣ ٣٧٨ ريال سعودي و مبلغ ٦٨٦ ٦٨٥ ٣٢ ريال سعودي). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال معاملات وأرصدة البنوك والقروض.

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

٦- لم يتم موافاتنا بدراسة أثر الهبوط في قيمة المباني المسجلة على أراضي (المزارع) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (وأيضاً لم نوافى بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) والبالغ قيمتها الدفترية مبلغ ١٦ ٢٢٥ ٥٢٢ ريال سعودي ، (٢٠١٩م: مبلغ ١٧ ٠٤٦ ٦٥٨ ريال سعودي). نتيجة لوجود مؤشرات على الهبوط في قيمتها ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة لتحديد ضرورة تعديل صافي القيمة الإستردادية لها.

٧- إن سجل الممتلكات والألات والمعدات الذي تم موافاتنا به لا يوفر البيانات الكافية لبعض الممتلكات ذات القيم الجوهرية من ناحية التكلفة الدفترية أو تاريخ الشراء (المباني - التجهيزات) البالغ صافي تكلفتها الدفترية على التوالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ ١٩ ٥٠٣ ٦٧٨ ريال سعودي ، ومبلغ ٢ ٤٢٧ ٠٨٦ ريال سعودي ، كما لم تقم إدارة الشركة بالجرد الفعلي للممتلكات والألات والمعدات خلال السنوات المالية السابقة وكذلك في نهاية السنة المالية الحالية ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكتمال تلك الممتلكات في ذات التاريخ ومبالغ الاهلاك الخاصة بهما.

٨- تتضمن الخسائر المتراكمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ ٢٢ ٢٨٦ ٠١٢ ريال سعودي عبارة عن معاملات تم تسويتها على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في عام ٢٠١٩م ولم تقدم لنا المستندات المؤيدة الكافية في حينه (فضلاً الرجوع لتقريرنا على القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م {تحفظ رقم (٨) ورقم (٩) ورقم (٢٦) } ضمن قسم أساس الإمتناع عن إبداء الرأي) لمعرفة تفاصيل المبلغ وأسباب التحفظ) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من اكتمال وصحة رصيد الخسائر المتراكمة.

٩- لم يتم موافاتنا بالقوائم المالية للشركات المستثمر فيها (بند استثمارات في شركات زميلة) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضاً لم نوافى بتلك القوائم والمصادقات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) والبالغ رصيدها في ذات التاريخ مبلغ ٩٢٠ ٢٥٨ ريال سعودي (٢٠١٩م: ٩٢٠ ٢٥٨ ريال سعودي).(دائن ، حيث تخطت خسائر هذه الاستثمارات تكلفة الاستثمار). كما لم نوافى بالمصادقات على هذه الاستثمارات في ذات التاريخ. مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة تقييم ووجود وإكتمال رصيد تلك الإستثمارات والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

- ١٠- لم يتم موافقتنا بالمصادقات على أرصدة الذمم المدينة التجارية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضاً لم نوافى بتلك المصادقات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) والبالغ قيمتها الدفترية مبلغ ٩٨٨ ٢١٦ ١٣ ريال سعودي، وكذلك لم يتم موافقتنا بدراسة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضاً لم نوافى بدراسة المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) حيث معظم أرصدة تلك الذمم متوقفة من عدة سنوات وبلغ رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ ٤٧١ ١٩٠ ١٣ ريال سعودي (٢٠١٩م: ٤٧١ ١٩٠ ١٣ ريال سعودي) ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال وتقييم هذه الأرصدة و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الذمم المدينة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
- ١١- لم يتم موافقتنا بالمستندات المؤيدة لتأمين خطابات الضمان والمصادقات البنكية الخاصة بها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضاً لم نوافى بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) والبالغ رصيدها المدين مبلغ ٥٧٠ ٠٠٠ ريال سعودي (٢٠١٩م : مبلغ ٥٧٠ ٠٠٠ ريال سعودي). مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذا الرصيد.
- ١٢- بلغ الرصيد المدين لبند المستحق على الأطراف ذات العلاقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ ١١٠ ١٠٦ ٨٧ ريال سعودي ، ولم يتم موافقتنا بالمصادقة على أرصدة بعض هذه الأطراف في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضاً لم نوافى بتلك المصادقات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) وهم كلاً من شركة أسواق ثمار ووسمي وشركة ثمار الطازجة والبالغ أرصدهما المدينة في ذات التاريخ على التوالي مبلغ ٣٤٣ ٦٤٨ ٦٠ ريال سعودي و مبلغ ٩٢٠ ١٩٥ ٣ ريال سعودي (٢٠١٩م : على التوالي مبلغ ٨٣٠ ٠٠١ ٦١ ريال سعودي و مبلغ ٩٢٠ ١٩٥ ٣ ريال سعودي) ، كما انه لم يتم موافقتنا بدراسة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة المستحق على الأطراف ذات العلاقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م وأكتفت الشركة فقط بتكوين مخصص بكامل الرصيد المستحق على شركة ثمار الطازجة في ٢٠١٩م بمبلغ ٩٢٠ ١٩٥ ٣ ريال سعودي ، (أيضاً لم نوافى بدراسة المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذه الأرصدة و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة المستحق على أطراف ذات علاقة والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

١٣- لم يتم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لرصيد دفعة مقدمة لأحد الموردين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضاً لم نوافي بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) وبالبالغ رصيدها المدين بمبلغ ٢٠٩ ٣٠٢ ١١ ريال سعودي (٢٠١٩م : مبلغ ٢٠٩ ٣٠٢ ١١ ريال سعودي) وقامت الشركة بتكوين مخصص بكامل الرصيد خلال السنة السابقة (أيضاً لم نوافي بالمستندات المؤيدة لها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) ، وبالإشارة إلى ماورد بالإيضاح رقم (١٩) فقد قام هذا المورد برفع قضية على الشركة يدعي فيها بالمطالبة بمبلغ ٣٩٨ ٧٧٤ ٤٤ ريال سعودي تتمثل في قيمة مستحقات توريدات خلال فترات سابقة وفقاً لدعواه ، هذا وقد صدر حكم نهائي لصالح المورد بالمبلغ المطالب به ، مع عدم وجود رصيد مستحق مثبت لهذا المورد عن تلك الفترات ، ومع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذا الرصيد و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الدفعات المقدمة للموردين وأثرها على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

١٤- لم يتم موافاتنا بالمصادقات على أرصدة الذمم الدائنة التجارية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضاً لم نوافي بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) وبالبالغ رصيدها ٢٧٠ ٠٠٨ ٢١ ريال سعودي ، (٢٠١٩م : مبلغ ٢٩٣ ٤٠٧ ٢٢ ريال سعودي) ، مع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذه الأرصدة و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الذمم الدائنة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

١٥- لم يتم البنك بإيداع مبلغ ١٤١ ٤٦٨ ريال سعودي بالحساب البنكي للشركة والذي يتمثل في إجمالي عمليات مبيعات تمت بواسطة نقاط بيع لصالح الشركة خلال السنة السابقة ٢٠١٩م ، وبمتابعة الفترة اللاحقة تبين لنا انه حتى تاريخه لم يتم تسجيلها بالحساب البنكي للشركة ، وقامت الشركة بتسجيل ذلك الرصيد ضمن الأرصدة المدينة الأخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (٢٠١٩م : مبلغ ١٤١ ٤٦٨ ريال سعودي) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذا الرصيد.

١٦- تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ ١٩٩ ٠٣٩ ٤ ريال سعودي (٢٠١٩م : مبلغ ١٦١ ٩٥٠ ٤ ريال سعودي) مسجل تحت حساب محكمة التنفيذ بالرياض والمتمثل (وفقاً لإفادة الشركة) في قيام المحكمة بالحجز على الحسابات البنكية للشركة وسحب مبالغ متعلقة بتنفيذ أحكام قضائية على الشركة. ولم يتم موافاتنا بالمستندات الكافية المؤيدة لذلك. ولم تقوم الشركة بتكوين المخصصات اللازمة لمقابلة هذه القضايا أو إثبات الخسائر الناتجة عن تلك القضايا، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذا الرصيد وأثره على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة):

١٧- لم يتم موافقتنا بالمصادقة على رصيد المستحق لأطراف ذات علاقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضاً لم نوافي بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) بمبلغ ١٦٧ ١٦٨ ريال سعودي (٢٠١٩م: مبلغ ٨٦٨ ٥٢٨ ريال سعودي) ، ومع الأخذ في الإعتبار ما ورد في فقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكمال هذا الرصيد و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على رصيد المستحق لأطراف ذات علاقة والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

١٨- لم يتم موافقتنا بالمستندات المؤيدة لبند المستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضاً لم نوافي بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) البالغ رصيدها ٢٧٥ ٨٣٧ ١١ ريال سعودي (٢٠١٩م: مبلغ ٤٧٨ ٠٥٨ ٧ ريال سعودي). مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكمال هذا الرصيد.

١٩- لم تقم إدارة الشركة بإعداد تقييم إكتواري تقديري لمنافع الموظفين الخاصة بمزايا نهاية الخدمة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (تم تسجيل مخصص نهاية الخدمة للسنوات المالية السابقة أيضاً دون الاستعانة بخبير إكتواري) ، كما أنه لم نوافي بالمستندات المؤيدة لإحتساب مخصص نهاية الخدمة المسجل بدفاتر الشركة. وبالتالي فإننا غير قادرين على تنفيذ الإجراءات التي نراها ضرورية للتحقق من صحة المبالغ التي تأثرت بها القوائم المالية بناء على ذلك. وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة إلتزامات منافع الموظفين لنهاية الخدمة وأثرها على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

٢٠- لم يتم موافقتنا بالموقف الزكوي الحالي للشركة مع المستندات المؤيدة له في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضاً لم نوافي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) والبالغ رصيده ٤٣٨ ٥٧٦ ١٢ ريال سعودي (٢٠١٩م: مبلغ ٤٣٨ ٥٧٦ ١٢ ريال سعودي) كما لم يتم موافقتنا بدراسة إحتساب مخصص الزكاة لعام ٢٠٢٠م (أيضاً لم يتم موافقتنا بأساس إحتساب مخصص الزكاة لعام ٢٠١٩م) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكمال هذا الرصيد ومدى وجود التزامات زكوية محتملة وأثر ذلك على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

٢١- لم يتم موافقتنا بالمستندات المؤيدة لأقفال أرصدة فروقات مخزون ضمن مصروفات البيع والتسويق خلال عام ٢٠٢٠م بمبلغ ٣٧٤٠ ٢٧١ ريال سعودي ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ورقم (٤) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وحدث وإكمال مصروفات البيع والتسويق.

٢٢- لم تقم إدارة الشركة بمعالجة عقود الإيجار وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبالتالي فإننا غير قادرين على تنفيذ الإجراءات التي نراها ضرورية للتحقق من صحة المبالغ التي تأثرت بها القوائم المالية وبناءً عليه فلم نكن قادرين على التحقق من إلتزام الشركة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) - عقود الإيجار والذي يجب تطبيقه من ٠١ يناير ٢٠١٩م فيما يتعلق بعقود الإيجار.

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة):

٢٣- تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس ان الشركة منشأة مستمرة، وبالإشارة إلى ماورد بالإيضاحات أرقام (١٩) و (٢١) و (٢٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فقد توقفت الشركة عن مزاوله نشاطها خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية وكذلك دخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي لها ووجود عدد كبير من القضايا المرفوعة على الشركة مع عدم وجود الموارد المالية الكافية لتغطية تلك القضايا والالتزامات المالية المحتملة الناتجة عنها ولم تكون الشركة خلال هذه السنة ٢٠٢٠م وكذلك سنة ٢٠١٩م اية مخصصات لمقابلة هذه الالتزامات المحتملة ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فإنه تشير هذه الظروف والأحداث إلى جانب أمور أخرى ، إلى وجود شك جوهري حول قدرة الشركة على الإستمرار في المستقبل المنظور كمنشأة مستمرة ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما يتعلق بمدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية في المحاسبة عند إعداد هذه القوائم المالية ، ومدى تأثير ذلك على الأرصدة والمبالغ المدرجة بالقوائم المالية للسنة الحالية.

لفت انتباه:

نود أن نلفت الانتباه للايضاح رقم (٢٠) من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الذي يشير الى أن الشركة تكبدت خسارة مقدارها خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بمبلغ ٦٨٣ ٦٧٩ ١١ ريال سعودي وخسائر متراكمة بمبلغ ٣٣٢ ٤٩٥ ٦٦ ريال سعودي في ذات التاريخ بنسبة ٦٦,٥٠% من رأس المال (وأيضاً حدث ذلك في نهاية عام ٢٠١٩م وتم الإشارة اليه بلفت انتباه في تقريرنا على القوائم المالية للشركة) مما يتوجب معه تنفيذاً للمادة رقم (١٥٠) من نظام الشركات ان يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علمه بالخسائر؛ لتقرر إما زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه - وفقاً لأحكام النظام - وذلك إلى الحد الذي تتخفف معه نسبة الخسائر إلى ما دون نصف رأس المال المدفوع، أو حل الشركة قبل الأجل المحدد في نظامها الأساس، إلا أنه نظراً لدخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي وتطبيقاً للمادة رقم (٤٢) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس ولأئحته التنفيذية فيتم إعفاء الشركة من تطبيق أحكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ خسائر المدين النسبة المحددة في النظام.

For the External auditor's opinion and Disclaimer of conclusion for financial position as at 31 December 2020, please refer to detailed Reports and statements in Tadawul website later on.